المحدّث الكبير محمد أنور شاه الكشميري ومنهجه في شرح الحديث

محمد عادل خان*

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز منهج الإمام محمد أنور شاه الكشميري في شرح الحديث الشريف، الذى أفنى حياته في خدمته، فبرع فيه، وفي الرجال والعلل، وهو صاحب آراء وترجيحات كثيرة، مما دفعني إلى أن اكتب في منهجه في شرح الحديث الشريف أثناء دروسه وكتاباته المشهورة.

الكلمات المفتاحية: أنور الكشميري، منهج شرح الحديث، الطابع الحيادي، إمام عبقري، قوة الدليل مذهبه.

Abstract

This research aims to highlight the approach of Imam Muhammad Anwar Shah Kashmiri in his commentary on the Hadith. He dedicated his life in serving the Hadith scholarship; he excelled in the subject and its branches such as study of the reporters of Hadith and hidden defects in Hadith. His own scholarly considerations, opinions and positions on the subject lead me to research his approach to the interpretation of Hadith by studying his lectures and writings on the subject.

Key words: Anwar al-Kashmiri, approach of interpreting Hadith, impartial nature, genius, strength of the evidence of school.

Abstrak

Kajian ini bertujuan untuk menyerlahkan kaedah pendekatan Imam Muhammad Anwar Shah Kashmiri dalam komentarnya terhadap Hadis. Beliau mendedikasikan hidupnya untuk berkhidmat kepada biasiswa Hadis; dia cemerlang dalam subjek itu dan cawangannya seperti kajian terhadap para peng-report Hadis dan kecacatan yang tersembunyi dalam Hadis. Pertimbangan ilmiahnya tersendiri, pendapat dan posisi kepada subjek ini membawa saya kepada kajian pendekatannya terhadap interpretasi Hadis dengan cara mempelajari syarahannya dan penulisannya tentang subjek ini.

* أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية العامة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

Kata Kunci: Anwar al-Kashmiri, Pendekatan Interpretasi Hadis, Sifat Berat Sebelah, Genius, Keteguhan Keterangan Sekolah.

المبحث الأول: التعريف بالمحدث الكبير محمد أنور الكشميري

1- مولده ونشأته:

ولد العلاّمة صباح يوم السبت السابع والعشرين من شوال سنة 1292هـ في قرية "وَدْوَان" التابعة لمدينة كشمير، وكان والده عالما كبيرا، شيخا في الطريقة السهروردية، وكانت والدته أيضا من القانتات الصالحات. ولما بلغ الشيخ الخامسة من عمره شرع في قراءة القرآن، فختمه وفرغ من عدة رسائل بالفارسية في عامين على والده، ثم شرع في قراءة الكتب الفارسية من النثر والنظم، ورسائل الإنشاء وكتب الأخلاق[1]. قال تلميذه العلامة البنوري: "سمعت الشيخ يقول: إني قرأت كتب الفارسية الرائجة في بلادنا خمسة أعوام"[2]. وكان من مستهل طفولته على دأب نادر عجيب في تحصيل العلوم وكسب المعارف، فكان لا ينام مضطجعا إلا ليلة الجمعة، وعداها يسهر لياليه في المطالعة، وإذا غلبه النعاس نام جالسا[3].

2- رحلته في طلب العلم:

ولما فرغ من الفارسية شرع في تحصيل العلوم العربية في بلده كشمير وتوابعها، ففرغ من الصرف والنحو وقراءة شيء من المنطق والفلسفة والهيئة

---

[1] انظر: اللكنوي، عبد الحي، **نزهة الخواطر**، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1420هـ)، ج8، ص1198، وراجع أيضا: أبو غدة، عبد الفتاح، مقدمته على كتاب **التصريح بما تواتر في نزول المسيح** للكشميري، أنور شاه، (بيروت: دار القلم، ط5، 1412هـ)، ص13.

[2] البنّوري، يوسف، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، (كراتشي: المكتبة البنورية، ط2، 1424هـ)، ص6.

[3] انظر: الكشميري، **التصريح بما تواتر في نزول المسيح**، ص14.

وغيرها، وهكذا برع الشيخ في العلوم في مقتبل عمره، قال تلميذه العلاّمة بدر عالم رحمه الله: "سمعت الشيخ يقول: كنت أفتي للناس بكشمير حتى بلغت من عمري اثنتي عشرة سنة، وكنت أطالع الشروح من الفقة والنحو حين تم من عمري تسع حجج"[4]. ثم سافر الشيخ إلى أزهر الهند "دار العلوم" في قرية ديوبند، وكانت دار العلوم بديوبند حقا قرطبة الهند وأزهرها، وكانت ساحتها مستنيرة بجهابذة العلوم النقلية والعقلية وفحولها، فأدرك الشيخ فيها رجالا جمعوا إلى علومهم الرسمية علوم العرفاء والأولياء، وجمعوا إلى دقة المدارك وإصابة الرأي رفق القول وصدق اللهجة، أصحاب هيئة ووقار، وسنة وورع، وزهد وتقوى، كان يترأسهم الشيخ محمود الحسن الديوبندي رحمه الله، فوجد الإمام الكشميري عنده ضالته، وارتوى من مناهل علومه الظاهرية والباطنية، وتلمّذ كذلك في ديوبند على العلاّمة المحدّث محمّد إسحاق المدني، وقرأ على هذين الشيخين كتب الحديث الشريف. يقول الشيخ: "قرأت صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، والجزأين الأخيرين من الهداية للمرغيناني على شيخ العالَم شيخنا المحمود قدّس سره، وقرأت الصحيح لمسلم، وسنن النسائي الصغرى، وسنن ابن ماجه على الشيخ محمد إسحاق الكشميري رحمه الله"[5].

3- استبحاره المُدهش في علوم الرواية وحافظته المحيّرة للألباب:

كان الشيخ إمامًا في التفسير والحديث، ومرجعًا في الأصول والفروع، مجتهدًا في علوم الدراية، حافظًا ومستوعبًا للطبقات والتاريخ والسير، لو كان في عصر الغزالي أو الرازي أو ابن دقيق العيد أو ابن تيمية الحراني أو ابن حجر

---

[4] الكشميري، **رسائل الإمام الكشميري**، (كراتشي: إدارة القرآن، ط1، 1416هـ)، ج1، ص10.

[5] البنّوري، محمد يوسف، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، (كراتشي: المكتبة البنورية، ط2، 1424هـ)، ص6. وانظر أيضا: أبو غدة، عبد الفتاح، مقدمته على كتاب "**التصريح بما تواتر في نزول المسيح**" للكشميري، أنور شاه، (بيروت: دار القلم، ط5، 1412هـ)، ص15.

العسقلاني لكان درة فاخرة من عقد تلك القرون المباركة، وكان إذا طالع كتابًا بقي في ذاكرته إلى نحو خمس عشرة سنة، وسمع بهذا الشيخ المحدّث حسين أحمد المدني عن الشيخ بنفسه، ونقله غير واحد من تلامذته الأعلام في كتبهم، وهو إلى جانب قوة الحفظ قد وُفّق لسرعة المطالعة، ففي بداية زمن التدريس كان الشيخ يطالع من "مسند أحمد" المطبوع بمصر مائتي صفحة كل يوم، مع غور وإمعان في أسانيده وحلّ مشكلاته، ومع هذه السرعة لخّص منه أدلة الحنفية والأحاديث المفيدة، ثم طالع مرة أخرى في أواخر عمره لالتقاط أحاديث نزول سيّدنا عيسى على نبيّنا وعليه السلام[6].

4- الشيخ واشتغاله بكتب الحديث:

طالع الشيخ الكشميري من الحديث وما يلحق به ما تيسّر له من متون الحديث بعد الصّحاح الستّة من: "مسند الدارمي"، و"مسند أحمد"، و"منتقى ابن الجارود"، و"مستدرك الحاكم"، و"سنن الدار قطني"، و"مصنّف ابن أبي شيبة"، و"مجمع الزوائد" للحافظ نورالدين الهيثمي، و"جامع الصغير" للسيوطي، و"كنْز العمال" للمتقي الهندي، وما قدّره له الله من كتب الحديث من المطبوعات والمخطوطات في زوايا الهند وديار الحرمين وما لايعلمه إلا الله[7].

يقول أرشد تلامذته العلّامة السيّد محمّد يوسف البنّوري: "طالع الشيخ من شروح الحديث ما يربو عددها على مأتين، وقد طالع ممّا يتعلق بـ"الصحيح" للإمام البخاري فقط نحو ثلاثين شرحا من مطبوع ومخطوط، وفيها مثل "فتح الباري" في ثلاثة عشر جزءًا، وجزءًا من مقدمته، و"عمدة القاري" للحافظ العيني في أحد عشر جزءًا، و"إرشاد الساري" للقسطلاني في عشرة أجزاء. ثم كان يطالع مع درس الصحيح في عهد تعلّمه "فتح الباري" درسًا درسًا،

[6] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص26.

[7] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص48.

وكانت مطالعته مع "الصحيح" سواء بسواء، بل كانت تسبق درسَ الصحيح مطالعةُ "الفتح" بكثير، وسمعت من الشيخ نفسه يقول: "إني مرضت في تلك الأيام سبعة عشر يوما، ولكن لما حضرت الدرس رأيت أنه لم يصل الدرس إلى موضعٍ بلغت إليه مطالعتي". وكان قد طالع متن الصحيح للإمام البخاري ثلاث عشرة مرة من غير أن يلاحظ ما بين السطور وما في الهوامش"[8].

5- ثناؤه على الحافظ ابن حجر رحمه الله:

وكان الشيخ أنور يُثني كثيرًا على شرح الحافظ ابن حجر، ويفضّله على سائر شروح الصحيح للحفّاظ المتقنين من الحنفية والشافعية[9]، وكان يقول فيه: "حافظ الدنيا"، وكان يُعجبه سعة اطّلاعه وتبحّره المحير للأنظار، ولذلك كان يتعجّب الشيخ الكشميري من ذهوله في بعض المواضع، وربما كان يقول الحافظ: "ههنا شيء كذا وكذا"، و لم يذكره في "الفتح"، وتنبه له في "التلخيص الحبير" فقال: "كذا وكذا"، أو يقول: "تنبه له في "تهذيب التهذيب" في ترجمة فلان"، مع أنه يعلق على الحافظ بدر الدين العيني بأنه لم يصب في الرد على الحافظ في بعض المواقع[10].

6- تدريسه في شتى مدارس الهند:

في السنة 1313 الهجرية، لما تخرّج من دار العلوم ديوبند وهو في عنفوان الشباب، فُوّض إليه التدريس في "مدرسة عبد الرب"، فدرّس فيها عدّة شهورٍ، ثم افتتح مدرسةً في عاصمة دهلي، وسمّاها "المدرسة الأمينية"، فقصد إليها عطشى العلوم من كل فجّ عميق، فكان فيها مدرّسا لأمّهات كتب الحديث

---

[8] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص49.

[9] راجع: الكشميري، **فيض الباري على صحيح البخاري**، (باكستان: المكتبة الرشيدية، 1429هـ)، ج1، ص33.

[10] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص50.

والتفسير، وتخرّج على يديه الكريمتين آلاف الناس، ولما أغراه الشوق إلى مسقط رأسه ومنشئه كشمير، غادر هذه المدرسة، وودّعه تلامذته ومنتسبوه حسرةً وتململاً، وأقام بكشمير ثلاث سنوات، وأسّس فيها مدرسة "فيض عام" فقام بها مدرّسًا ومفتيًا، وواعظًا للأمة وناصحًا لها يراعةً ولسانًا[11].

ثم اشتاق إلى زيارة بيت الله الحرام، وإلى حرم رسول الله ﷺ، فوُفّق في إكمال شوقه سنة 1323هـ، ومكث في مكة عدّة أشهر، مشغولاً بالطواف والهاً باكياً، ثم توجّه إلى المدينة المنورة، فلبث فيها برهة من الدهر يروي غليله، ولقي فيها الشيخ الفاضل حسين الجسر الطرابلسي مؤلف "الرسالة الحميدية" و"الحصون الحميدية"، ولازمه مدّة، فأجازه الشيخ الجسر بأسانيده في الحديث، كما لقي رجالاً من أكابر علماء البلاد الإسلامية، وذاكرهم في مهمّات المسائل، فأفاد واستفاد[12]، واغتنم فرصة قُربه من مكتبات المدينة المنورة، وخاصة "مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت الحسيني" و"المكتبة المحمودية"، وكانت فيهما ذخائر نادرة، فانكب على مطالعة نفائسهما خصيصا من التفسير والحديث، حتى امتلأ صدره بعلوم تلك الأسفار الزاخرة، ورجع إلى وطنه حاملاً في قلبه رغبة شديدة في تدريس الحديث الشريف حتى استخلفه أساتذته في تدريس الحديث في ديوبند، فاشتغل بتدريس سنن الترمذي، وصحيح البخاري، وانتهت إليه الرئاسة في تدريس الحديث في الهند، وبقي مشتغلاً به مدة ثلاث عشرة سنة بكل تحقيق وإتقان، وتوسع في نقل المذاهب ودلائلها، واستحضار النقول، والاطلاع على دواوين السنة وشروح الحديث وكتب المتقدمين، وكان أكبر همّه التطبيق بين الحديث والفقه، ينتصر للمذهب الحنفي

---

[11] أبو غدة، مقدمته على كتاب "**التصريح بما تواتر في نزول المسيح**" للكشميري، ص16.

[12] راجع: الكشميري، أَنْظَرْ شاه، **حيات كشميري**، ص36، واللكنوي، عبد الحي، **نزهة الخواطر**، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1420هـ)، ج8، ص1198.

ويقيم الدلائل على صحّته وأرجحيّته، وقد نفع الله بدرسه خلقا كثيرا، وتخرج على يديه عددٌ كبيرٌ من الفضلاء، اشتغلوا بتدريس الحديث ونشر العلم"[13].

7- الشيخ وأسانيده في الحديث:

إن من خصائص الأمة المحمّدية الإسناد في الدين، فيسندون كل ما يدينون به عن كبار الأمة كابرًا عن كابر، طبقةً بعد طبقة، حتى تنتهي السلسلة إلى رسول الله ﷺ، إلى جبريل الأمين، إلى رب العالمين جلّ ذكره، فعنده أسانيد لكتب الحديث، ليس هذا مكانه، فليراجع له نفحة العنبر للبنوري[14].

8- مؤلفاته في الحديث:

1- **فيض الباري على صحيح البخاري**: وهو من أماليه في درس الحديث، ومع ذلك هو يمثّل شرحًا حافلاً لصحيح البخاري في أربع مجلدات ضخمة، وقد قام بجمعه وتدوينه تلميذه الشيخ محمّد بدر عالم الميرتهي-رحمه الله-، وقد علّق عليه تعليقات أنيقة نافعة جدا، وقد طُبع بمصر سنة 1357هـ بنفقة المجلس العلمي في الهند.

2- **العرف الشذي من جامع الترمذي**: هو أيضًا من أماليه في درس جامع الترمذي، في488 صفحة، جمعه تلميذه الشيخ محمد جراغ لنفسه، في غاية السرعة والارتجال، ثم طبعه تلبيةً لطلب بعض الطالبين لعلوم الشيخ.

3- **أماليه على سنن أبي داود**: طُبِع منها جزءٌ واحدٌ فقط.

4- **أماليه على صحيح مسلم**: ضبطها الشيخ مناظر أحسن الجيلاني- الأستاذ بالجامعة العثمانية بحيدرآباد دكن- من أصحابه، و لم تطبع.

5- **حاشيته على سنن ابن ماجه**: وكانت موجودة مدة طويلة لدى الشيخ السيّد محمّد إدريس، لكن اليوم لا يدرى أين هي؟

---

[13] اللكنوي، **نزهة الخواطر**، ج8، ص1199.

[14] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص85-84.

6- **فصل الخطاب في مسألة أمّ الكتاب**: جزءٌ متوسطٌ في 104 صفحة في تحقيق حديث الفاتحة خلف الإمام.

7- **خاتمة الخطاب في فاتحة الكتاب**: ألّفه بالفارسية في الموضوع سالف الذكر، ألّفه في يومٍ أو يومين في ابتداء عهده بالتدريس في دار العلوم بديوبند من غير مراجعة كتابٍ، وعليه تقريظ شيخه العلاّم شيخ الهند محمود حسن الديوبندي رحمه الله، أثنى عليه وعلى دقّة نظره.

8- **نيل الفرقدين في رفع اليدين**: كتابٌ متوسطٌ في 145 صفحة، وقال الشيخ في مقدّمته: "فهذه نبذةٌ في مسألة رفع اليدين قبل الركوع وبعده، وبين السجدتين وبعد الركعتين، سمّيتها "نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين"، وإنما أردت بها أن بيد كل واحد من الفريقين وجهًا بوجهين، وهما على الحقّ من الجانبين، وليس الاختلاف اختلاف النقيضين، بل اختلاف تنوّعٍ في العبادة من الوجهين، وإنما بقي الاختلاف في الأفضل من الأمرين"[15].

9- **بسط اليدين لنيل الفرقدين**: قد حاول فيه الشيخ تطبيق الروايات المتعارضة في بعض المسائل المختلف فيها بين الأئمة.

10- **كشف الستر عن مسألة الوتر**.

11- **التصريح بما تواتر في نزول المسيح**.

9- وفاته:

وظلّ الشيخ عاكفًا على التدريس والإفادة، منقطعًا إلى مطالعة الكتب، لا يعرف اللذّة في غيرها، فعكف فيها على الدرس والإفادة، فانتفعت به هذه البلاد، وأمّه طلبة الحديث والعلماء من الآفاق، وبقي يدرّس ويفيد، وكان قد غلبت عليه رقّة في آخر حياته، فكان يأخذه البكاء في دروسه ومواعظه فكان يَبكي

---

15 الكشميري، محمد أنور شاه، **مجموعة رسائل الإمام الكشميري**، (كراتشي: إدارة القرآن، ط1، 1416هـ)، ج1، ص161.

ويُبكي رحمه الله، ووفّاه الأجل لليلة خلت من صفر سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة وألف، وصلى عليه جمع كبير من الطلبة والعلماء والمحبين له، ودُفن قريبًا من بيته عند مصلى العيد[16].

وقد خلف من الأولاد ثلاثة أبناء، هم: محمد أزهر شاه، وهو أكبرهم، ومحمد أكبر شاه، وهو أوسطهم، ومحمد أنظر شاه وهو أصغرهم، وكلّهم أهل علم وفضل، كما خلّف والدَه المؤقّر محمد معظّم شاه، وقد جاوز عُمُره يوم وفاة الشيخ مائة وعشرين سنة، رحمة الله عليهم جميعا[17].

المبحث الثاني: في بيان مناهجه الخاصة في شرح الحديث الشريف

الأول: منهجه العامّ في تدريس الحديث:

كان للشيخ خصائص ومزايا، تستولي على القلوب روعتها لم يرها أحد من بعده، منها:

1. أنه كان يلخّص الكلام في رجال الحديث إن كان لذكره حاجة في الباب، أو فائدة يستحسن ذكرها، وكان لا يطيل الكلام في الجرح والتعديل حيث كان يقول: ولا أُكثر من نقل كلامهم في الرجال، وما فيه من كثرة القيل والقال؛ لأنه ليس عندي كبير ميزان في الاعتدال، وبعضهم يسكت عند الوفاق، ويجرح عند الخلاف، وإذا دعيت نزالٌ، وهذا صنيع لا يشفي ولا يكفي، وإنما سبيل الجدال.

---

[16] راجع: كوندو عبد الرحمان، **تقدس أنور**، (كراتشي: الجامعة الإسلامية أحسن العلوم)، ص214-215؛ واللكنوي، **نزهة الخواطر**، ج8، ص1199؛ والبنّوري، **نفحة العنبر**، ص19-18.

[17] أبو غدة، مقدمته على كتاب "**التصريح بما تواتر في نزول المسيح**" للكشميري، ص22.

2. أنه كان يعتني ببيان منشأ الخلاف بين الأئمة، ولاسيّما في المسائل التي تتكرر على رؤوس الأشهاد، فكان يذكر في هذا الصدد أمورًا تطمئن بها القلوب.

3. أنه كان يعتني بنقل غُرر النقول من كلام القدماء، والنقول التي تكون بعيدة عن متناول أيدي أهل العلم.

4. أنه كلما ذكر كتابا أو مؤلفا، فكان يكشف عن منْزلته في العلم وخصائصه بغاية من الإنصاف من غير غضّ عن قدره، أو إطراء في شأنه، ليكون بصيرة للطلبة، ووسيلة إلى العلم الصحيح.

5. أنه كان عني بحلّ المشكلات أكثر منه بتقرير الأبحاث وتكرير الألفاظ.

6. أنه كان يهمّه إكثار المادة في الباب دون الإكثار في بيانها وإيضاحها، كأنّه كان يضنّ بعلمه المضنون، ثم إن هذا الإيجاز في اللفظ والغزارة في المادة أصبح له دأبًا في تدريسه وتأليفه، وكان كما قال علي ﷺ: "ما رأيت بليغًا قط إلا وله في القول إيجازٌ، وفي المعاني إطالةٌ"[18]. وإن جملة واحدة من كلام الشيخ ربما كانت تحتاج في شرحها وإيضاحها إلى تأليف رسالة.

7. أنه كان لا يقتنع بذكر ما يختصّ بالموضوع، بل ربما كان يذكر أموراً لمناسبةٍ دقيقةٍ بينها وبين الموضوع، حرصًا على بيانها، وإفادةً للطلبة.

8. أنه ربما كان يذكر أشياء، وينقدها نقدًا علميًّا، ويعلِّم الطلبةَ منهج النقد العلمي، ويضع لهم أساسًا لذلك، ثم يستدرك ذلك تنبيهًا لهم على مزيّة كلام أهل العلم، والاحتياط عن الخوض في شأنهم بما تأبى جلالة قدرهم.

---

[18] العسكري، أبو هلال، **كتاب الصناعتين**، (مطبع محمود، ط1، 1319هـ)، ص131.

هذه أمّهات خصائصه العامّة في دراسة الحديث. إن شئت فراجع للتفصيل "نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور" وأماليه" وشرحه على صحيح البخاري "فيض الباري" و"العرف الشذي".

الثاني: منهجه الخاص في تدريس صحيح البخاري:

كان الشيخ الكشميري -رحمه الله- اغتنم فرصة تدريسه جامع الترمذي لتحقيق أحاديث الأحكام، وتبيين مذاهب الأئمة واستيعاب أدلتها، وترجيح ما هو الراجح منها، كما كان هو دأبه، ولما اقتصر تدريسه في الأخير على صحيح البخاري فكان يعتني فيه بما كان يعتني به في جامع الترمذي، ماعدا المهمّات التي كان يتصدى لبيانها في الصحيح، دونكم نبذةً من خصائص تدريسه لصحيح البخاري:

1. أنه كان يستوعب أدلة المذاهب بما كان لها وما عليها في أحاديث الأحكام على حسب دأبه الذي ذُكر في آداب تدريسه العام.

2. أنه كان ينقل غرر النقول من شروح الصحيح، بحيث كأن صفحات تلك الشروح مفتوحة أمامه، يذكر منها ما يشاء، ويذر ما يشاء.

3. أنه كان يلخّص كلام الشارحين، ويأمر طلابه بالمراجعة إن كان هناك بسط في الموضوع، ويزيد عليه ما كان عنده من الأبحاث الدقيقة، والمواضيع المهمّة، مما جمع الله في صدره المتلاطم بالعلوم والمعارف.

4. أنه كان يتعرّض لكثير من مشكلات العلوم، وكان يذكر في حلّها نفائس ما يساوي رحلة، حيث يكون الصحيح آخر كتاب في آخر سنة الفراغ على نظام الدراسة في الهند غالبا، ولا سيما لمسائل الكلام، لأن الإمام البخاري أيضا يتعرّض لها كثيرا، وخاصةً في كتاب التوحيد الموضوع لذلك، وكان يتكلم فيها كمسلك المحققين من قدماء المتكلمين، وكان يقول: "كلام البخاري في التوحيد على مسلك القدماء، وهؤلاء الشارحون لما استأنسوا بالتوحيد الذي

دار بين المتأخرين، ربما تقصر مداركهم عن مدارك الإمام البخاري، فيتأولون كلامه بما هو بريءٌ منه". ومن أجل ذلك كان يعتني بأمثال هذه المواضع اعتناءًا بالغًا.

5. أنه كان يضع عن يمينه ويساره كثيرًا من كتب الحديث ولاسيما متون الحديث، فإن كان فيها إشكالٌ في موضوع يتعلق بالصحيح فكان يفتحها ويقرأها على الطلبة ويحلّ المشكلات، أو كانت هناك فائدة تلائم الموضوع فيذكرها بعبارتها، فكأن درس حديثه هذا كان درسا لسائر الأمهات بل ما عداها أيضا.

الثالث: منهجه في شرح أحاديث الأحكام مع ذكر بعض الأمثلة:

1. أنه كان جلّ جهده في الأحاديث التي تمسّك بها كلّ من أئمة المذاهب الأربعة مختلفين في معانيها أن يحاول الوقوف على غرض الشارع، بعد تحقيق محطّ الكلام وتحقيقه، ثم تحقيق مناطه وتخريجه، غير مبال بعدم موافقتها للمذهب الحنفي، وكان صنيعه في أمثال هذه المواضع كمحدّثٍ حاذقٍ مجتهدٍ، فإذا استبان عنده استمسك به، ولم يحفَل بعموم اللفظ ولاباختلاف اتباع المذاهب.

ومثاله: قول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، وهذا أول حديث في صحيح البخاري الذي يسمّى بحديث النية، قد طال فيه نزاع أعلام الحديث وأئمة المذاهب، واختلاف الحنفية والشافعية فيه مشهور، حتى أطال الحافظ بدر الدين العيني نفسه في شرحه، فزيّن أوراقًا كثيرةً لتقوية مذهبه[19]، ولكن دعوني لنقضي وقفة يسيرة مع كلام الإمام الألمعي، فقال الشيخ رحمه الله: "إن كل ذلك تكلفات لم يردها الشارع، وجميع ما قالوا بعيد عن غرض النبي ﷺ،

[19] راجع للتفصيل: العيني، بدر الدين، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار الكتب العلمية ط1، 1421هـ) ج1، ص63-67.

ومراده الصحيح المنقح أن اعتبار الأعمال عند الله بحسب النيات والعزائم القلبية، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، يعني أن صورة أعمال الخير تعتبر إذا كانت من نية خالصة وقلب سليم، فالعمل الصالح في الظاهر إذا لم يرد به صاحبه وجه الله كالعلم أراد به صاحبُه الرياء، أو الجهاد أراد به صاحبه إظهار شجاعته وبسالته ونيل الغنيمة، أو الإنفاق أراد صاحبه رياء الناس، فلا عبرة لها، بل حبط كل ذلك عند الله، فليس له أجرها، بل عليه وزرها، ويتفاوت مراتب الاعتبار بتفاوت مراتب النية قوةً وضعفًا، وإخلاصًا وغِشًّا، فهذا لا تعلق له بمحل النِّزاع ومورد الجدل من تقدير الصحة أو الثواب ثم التفريعات عليه"[20].

2. أنه إذا تعدّدت طرق الحديث فلم يكن الشيخ يدير الكلام على طريق واحد، بل كان يجمعها إن أمكن الجمع، وإلا فيتوخّى ما هو أوفق بغرض الشارع أو أقرب إليه.

مثاله ما في "فيض الباري" في المواقيت من شرح قوله ﷺ: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ...»[21]، اختلف الأئمة في مراده الصحيح، فقال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله -: إنه يختص بالمعذور كالنائم وشبهه، وأنه لاتفسد الصلاة بطلوع الشمس وغروبها في أثنائها، واضطربت فيه أقوال الحنفية من المحدّثين والأصوليين،كما هو مشهور في الشروح للفقهاء الحنفية[22]، يقول الشيخ شارحًا الحديث: "إن ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة مشكل، فإنه لا قرينة على تخصيص الحديث بالمعذور

---

[20] هذا ملخّص ما أفاده الشيخ في شرح حديث النية، وفي كلامه بسط وتفصيل، إن شئت فراجع أماليه "**فيض الباري على صحيح البخاري**"، ج1، ص80-89 والبنّوري، **نفحة العنبر**، ص52.

[21] البخاري، محمّد بن إسماعيل، **الصحيح**، تحقيق محب الدين الخطيب، (القاهرة: المطبعة السلفية، ط1، 1400هـ)، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم579.

[22] راجع لتفصيل المذاهب: العيني، **عمدة القاري**، ج5، ص47.

قط، وما أجاب به الحنفية فلا يشفي الغُلة، والذي يظهر لي أن الحديث صُدِع بمسألة الجماعة لا الأوقات، فليحمل على المسبوق، ويدل عليه أن الحديث روي بطرقٍ في مواضع:

الأوّل: ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»[23]، وفي طريق آخر له بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام ...»[24]، فهذا صريحٌ في أن المراد به المسبوق.

الثاني: ما رواه أبوداود في سننه: «من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة»[25]، وصحّحه ابن خزيمة[26].

الثالث: ما رواه النسائي في سننه بلفظ: «من أدرك ركعة من الجمعة ...»[27].

الرابع: ما ذُكر أوّلاً، أخرجه الترمذي بذلك اللفظ[28].

وقد اتفقوا في المواضع الثلاثة أنه في حق المسبوق، فليكن في هذا الموضع الرابع أيضًا في حقه".

---

[23] مسلم، أبو الحسين النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، رقم161.

[24] مسلم، **الصحيح**، كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة ...، رقم162.

[25] أبو داود، سليمان السجستاني، **السنن**، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1418هـ)، كتاب الصلاة، باب الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع؟، رقم893.

[26] ابن خزيمة، أبو بكر النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق د. الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1390هـ)، كتاب الإمامة، باب إدراك المأموم الإمام ساجدا، رقم1622.

[27] النسائي، أحمد بن شعيب، **المجتبى من السنن**، (بيروت: دار المعرفة)، كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعة من الصلاة، رقم556.

[28] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **السنن**، تحقيق د. بشار معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م)، كتاب الجمعة، بابٌ في من أدرك من الجمعة ركعة، رقم524.

ثم بيّن الشيخ تخصيص الصبح والعصر في ذلك الحديث، مستدلاً بشواهد ودلائل لا يتحمل مقالنا هذا ذكرها، وقد استدل الحافظ ابن حجر لذلك الحديث تأييدًا بحديث عزرة بن تميم عن أبي هريرة مرفوعا: «إذا صلى أحدكم ركعة من الصبح ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى»، وعزاه إلى النسائي في "الكبرى"[29]. يقول الشيخ الكشميري: "في بيان مراد الحافظ ابن حجر سهوٌ وتسامحٌ، فإن هذا حديث واحد، قد روي أكثر من عشرين طريقا مع اختلاف ألفاظه، فخمسٌ منها في "مسند أحمد"، وخمسٌ منها في "سنن الدارقطني"، وثلاثٌ منها في "سنن البيهقي"، وطريقان في "صحيح ابن حبان"، وطريقان في "المستدرك"، وطريقٌ عند النسائي في "الكبرى"، وطريقٌ عند الطحاوي، وطريقٌ عند الترمذي، وطريقٌ في "طبقات الحافظ شمس الدين الذهبي". ومدار الكلّ على قتادة، وتبيّن عندي بعد الفحص البالغ والتتبّع الكثير: أن الحديث يتعلق بسنة الفجر، فمن لم يدرك وقتها قبل طلوع الشمس فليصلها بعد طلوعها، ولفظ عزرة بن تميم لا يوفي المقصود، وفيه شيءٌ لم يتنبّه له الحافظ في "الفتح"، وتنبّه له في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عزرة بن تميم، فقدح في رواية تميم بتفرّد قتادة عنه، يعني أن الحديث لم يخرجه بهذا اللفظ عن تميم غير قتادة و لم يتابعه أحدٌ، فرواية قتادة عن تميم غير محفوظة عند الحافظ ابن حجر رحمه الله"[30].

3. أنه إذا تجاذبت الأحاديث، وتضاربت نصوص الشارع، و لم يتعيّن غرض الشارع بيقين، فيحمل اختلاف الأئمة في أمثال ذلك على الأولويّة، و لم

---

[29] النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ)، كتاب الصلاة، باب عدد صلاة الصبح، رقم463.

[30] راجع للتفصيل: الكشميري، **فيض الباري على شرح صحيح البخاري**، ج2، ص188-124، والبنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص63-62.

يكن يزعمه مخالفًا للمذهب ولا خروجًا عنه، ليراجع القارئ لمثاله بحث الترجيع في الأذان، واختلاف الجهر والإسرار بالتأمين، ورفع اليدين في غير التحريمة، في الجزء الثاني من الفيض.

4. أنه كان يختار من قولين لأئمة الأحناف ما يوافق الحديث الصريح الصحيح من غير تكلّفٍ، فإن لم يكن في الباب حديثٌ صريحٌ كان يرجّح ما يوافق مذهبًا آخرَ من المذاهب الأربعة، وكان يقدّم فيه مذهب الإمام الشافعي ثم مالك، كما ظهر لي بعد عكوفي على أماليه حين تدريسي لصحيح الإمام البخاري.

ونقدّم هنا بعض الأمثلة لإنصاف الشيخ:

- المثال الأوّل: إنه اختلف العلماء في تثليث المسح كتثليث الأعضاء المغسولة، فأثبته الشافعية[31] ونفاه الحنفية[32]، قال الشوافع: "إنه سنةٌ كتثليث غسل سائر الأعضاء". وكرهه بعضٌ من الحنفية، كما في المحيط والبدائع، وقال بعضهم: "ليس مكروهًا ولاسنةً ولا أدبًا"،كما في الفتاوى الخانية، وقال بعضهم: "إنه بدعةٌ"، كما في الخلاصة، وأما الشيخ الكشميري رحمه الله فقال: "روى حسن بن زياد عن الإمام: أنه مستحب"، فاختار هذا، لا ما ذكروه[33].

- المثال الثاني: إن الترجيع في الأذان كرهه عامة الحنفية، وذهب الشافعي إلى سُنيّته، قال الشيخ: "المختار عندي الجواز من غير كراهة"، وإنما هو مرجوحٌ لما قامت عنده دلائل من السنة والآثار وغيرها[34].

---

[31] انظر: الشافعي، محمّد بن إدريس، **كتاب الأمّ**، كتاب الطهارة، باب مسح الرأس، (بيروت: دار المعرفة)، ج1، ص42.

[32] راجع: العيني، أبو محمد محمود بن أحمد، **البناية شرح الهداية**، (بيروت: دار الفكر، ط2، 1411هـ)، ج1، ص178.

[33] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص56.

[34] المصدر السابق.

- المثال الثالث: اختار الحنفية في قوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾ أن الملامسة بمعنى الجماع، فيوجب الغسل، وقال الشافعية: إن الملامسة بمعنى المس واللمس، فيوجب الوضوء عندهم، وهو عند الحنفية غير ناقضٍ للوضوء، يقول الشيخ: "الشافعية وإن أخذوا منها اللمس ولكن قيّدوه ببعض القيود والشرائط، ولم يذروه مطلقًا، فقيل: إن هذا إذا كان بشهوة. وقيل: إذا كان بغير ظهر الكف أو بلا حائلٍ، إلى غير ذلك". فقال الشيخ: "المختار عندي أنها بمعنى المباشرة الفاحشة، فيجب الوضوء على كلا المذهبين، ويندمج عندي في المباشرة الفاحشة الجماع والملامسة بالمباشرة الفاحشة، فالمباشرة أعمّ منهما، ففي الأولى الغسل، وفي الثانية الوضوء، وليس هذا اشتراكًا، وإنما هو قريبٌ من عموم المجاز ونوعٌ مستقلٌ"[35]. يقول أرشد تلامذته العلاّمة السيّد محمّد يوسف البنّوري تعليقاً على تحقيق شيخه الأنيق:

"هنا ارتقى رحمه الله درجةً من مسلك الشافعية، ونزل درجةً من مختار الحنفية، واختار حدّاً مشتركاً بين المذهبين ليرتفع الخلاف بين البين"[36].

5. أنه إذا صح حديث، وخالفته الرواية المشهورة عن الإمام أبي حنيفة، ووافقته رواية أخرى غير مشهورة عنه، فكان المذهب عند الشيخ الكشميري ما دلّ عليه الحديث ووافقته الرواية عن الإمام، كالسِّواك عند القيام إلى الصلاة، فكان يقول: "يستحب لمن يثق بعدم خروج الدم من الأسنان"، فإن ذلك ناقض الوضوء عند الحنفية[37].

6. أنه إذا ثبت أمرٌ في حديث، وظاهر الرواية مخالف له احتجاجًا بحديثٍ آخر، فمن عادات عامّة الفقهاء الحنفية أنهم لا يجوّزون العمل به في

---

[35] راجع للتفصيل: الكشميري، **فيض الباري على شرح صحيح البخاري**، ج1، ص175-173.

[36] البنّوري، **نفحة العنبر في حياة الشيخ أنور**، ص57-56.

[37] البنوري، محمد يوسف، **مقدّماته**، (كراتشي: المكتبة البنورية، ط1، 1400هـ)، ص40-35.

مرتبةٍ من المراتب، وكان الشيخ رحمه الله يجوّز العمل به في مرتبةٍ خلاف الأولى، ومن أمثلته: الترجيع في الأذان، والجهر بالتأمين والإسرار به، والفاتحة خلف الإمام للمؤتم في السرية، ورفع اليدين عند الركوع والقيام منه، وما شاكلها، كلّ ذلك كان جائزًا عند الشيخ الإمام الكشميري ولكنه كان خلافا للأولى، قال الشيخ رحمه الله: "كنت رأيت في "البدائع" أن الرفع في غير التحريمة مكروهٌ تحريمًا، فكان في قلبي منه شيء، وكنت أتمنّى أن أفوز بنقل من الأكابر خلافه حتى رأيت بعد خمس وعشرين سنة أن الإمام أبا بكر الجصّاص صرّح في "أحكام القرآن" في ضمن بحثٍ استطرادًا من مسائل رؤية الهلال: أن الخلاف فيه في الأولويّة[38]، فبرد غليل صدري وسكن جأشي".

وقال: "ثم رأيت في نقول من الأكابر أن الخلاف في سائر المذكورات في الأولويّة. فذكر الشيخ بدر الدين العيني في "مباني الأخبار في شرح معاني الآثار" عن أبي عمر صاحب "التمهيد": "أن الاختلاف في التشهّد وفي الأذان والإقامة وعدد التكبير على الجنائز وعدد التكبير في العيدين ورفع الأيدي عند الركوع والرفع في الصلاة ونحو ذلك كلّه اختلافٌ في مباحٍ". قال الشيخ: "ومثله ذكر الحافظ ابن تيمية في "فتاواه" و"منهاج السنة"، وابن القيم في "الهدى".

وربما كان الشيخ يقيم المراتب في شيء تشديدًا وتخفيفًا، فيحمل كل حديث على محملٍ. مثاله: مسألة العورة، هل الركبة من العورة أم لا؟ والخلاف فيها مشهورٌ. فقال الشيخ: "الركبة عورةٌ في نظر الشريعة ولكنها أخفّ من الفخذ، ثم الفخذ أشدّ منه، فكشفه يكون أشنع وأقبح من كشف الركبة، ثم ما فوق الفخذ أغلظ منه، فيتحمّل كشف الركبة في بعض المواضع لا ما فوقها[39].

هكذا كان دأب الشيخ العلامة أنور شاه الكشميري في التطبيق بين الأخبار.

---

[38] انظر: أبو بكر الجصاص، أحمد بن علي، **أحكام القرآن**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405هـ)، ج1، ص253.

[39] راجع: الكشميري، **فيض الباري**، ج2، ص14-13، والبنّوري، **نفحة العنبر**، ص58-57.

الرابع: أثر منهجه الخاص في شرح الحديث على الحلقات الحديثية في الهند:

قبل الشيخ الكشميري كان علماء الحديث بالهند يسلكون في تدريس كتب الصحاح مسلك الإيجاز والاختصار، أو ينتهجون منهج السرد، ولكن الشيخ الكشميري جرى على طراز الأوّلين في تحقيق الحديث، فاغتبط العلماء بحاله وجروا على منهجه الخاص، فازدادوا تحقيقًا ومطالعةً للحديث، وتركوا الجمود، فارتقوا إلى الذروة العلى، فكان خاتمة المحدثين في الهند وإمام هذه النشأة العلمية الحديثيّة فيها، وكان النّاس قبيل هذا العصر يكتفون بأدنى الحظّ في الحديث، وكان غاية سعيهم أنهم إذا اطّلعوا على حديثٍ يخالف مذهب واحدٍ من أئمة الاجتهاد، تصدّوا لتأويله من دون أن يستقرؤوا طرق ذلك الحديث وما في طرقه من الاختلاف، وكان باب التحقيق عليهم مسدودًا، فمنّ الله على الهند بنهضته المباركة، فهداهم إلى علوم الحديث.

خاتمة البحث

كان الشيخ محمد أنور الكشميري رحمه الله تعالى فريدا من نوعه في إيجاد منهجه الخاص في شرح أحاديث رسول الله ﷺ؛ لأن الغرض في إيراد الأحاديث التي تمسك بها كل من أئمة المذاهب الأربعة مختلفين في معانيها أن يحاول الوقوف على غرض الشارع عليه السلام غير مبال بعدم موافقتها للمذهب الحنفي، فإذا استبان الحق عنده استمسك به مع احترام مذهبهم، وهذا المنهج الممتاز نفقده اليوم في أمة سيدنا محمد ﷺ، ونرجو من لإخوة الباحثين اختيارسيرهم على هذه المسيرة المباركة واختيار هذا المنهج القويم لاتحاد الأمة وللاحتفاظ بكرامتها. وصلى الله على خير خلقه سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.